المشهد الإسرائيلي لعام ٢٠١٠
ملخص تنفيذي

هنيدة غانم

يرصد تقرير مدار الاستراتيجي لهذا العام أهم المستجدات والتطورات التي شهدتها الساحة الإسرائيلية في العام ٢٠١٠، كما يستشرف تطور الأمور ووجهتها في الفترة المقبلة. ويتعرض التقرير بالتفصيل للتطورات التي شهدتها الساحة الإسرائيلية في سبعة محاور أساسية هي: محور المفاوضات، محور العلاقات الخارجية، المحور السياسي، المحور الأمني والعسكري، المحور الاقتصادي، المحور الاجتماعي ومحور الفلسطينيين في إسرائيل، بالإضافة إلى ملخص التقرير التنفيذي. وكما جرت عليه العادة في السنوات السابقة، أشرف على إعداد التقرير وكتابته مجموعة من الباحثين المختصين، الذين اتبعوا، في تحليلهم، قراءة موضوعية استشرافية لشتى الأحداث التي ميزت العام ٢٠١٠، وقد حاول الباحثون تجنب الغوص في السرد التقريري للأحداث لصالح التركيز على المتغيرات ذات الطابع الاستراتيجي.

إسرائيل ٢٠١٠- مشهد عام

بلغ تعداد سكان إسرائيل نهاية[١] ٢٠١٠ حوالي ٧,٦٩٥ نسمة، منهم ٥,٨٠٢ من اليهود ويشكلون ٧٥,٤٪ من التعداد السكاني العام و٤٢٪[٢] من يهود العالم، فيما وصل تعداد السكان العرب إلى ١,٥٧٣[٣] ويشكلون ٢٠,٤٪ من السكان، إضافة إلى ٣٢٠ ألف نسمة صنفوا كآخرين[٤] ويشكلون ٤,٢٪ من السكان. وقد ولد ٨٢,٣٪ من سكان الدولة اليهود في إسرائيل مقابل ٢٨,٧٪ ولدوا خارجها، منهم ٦٧,٩٪ ولدوا في أوروبا وفي دول القارة الأميركية و ٣٢,١ في دول إفريقيا وآسيا.[٥]

بلغ تعداد سكان إسرائيل نهاية[١] ٢٠١٠ حوالي ٧,٦٩٥ نسمة، منهم ٥,٨٠٢ من اليهود ويشكلون ٧٥,٤٪ من التعداد السكاني العام و٤٢٪[٢] من يهود العالم

ويعيش ٤٠٪[٦] من السكان في منطقة المركز[٧] منهم ٢٤٪ في محافظة المركز و ١٧٪ في محافظة تل أبيب. و يعيش ١٧٪ في منطقة الشمال و ١٤٪ في منطقة الجنوب،

فيما يعيش في كل من محافظة القدس وحيفا ١٢٪ . ويتركز حوالي نصف السكان اليهود في منطقة المركز (٢٨٪ في محافظة المركز و ٢١٪ في محافظة تل أبيب) فيما يشكل اليهود ١٠٪ من سكان محافظات الشمال التي يعيش فيها خمس السكان، وهو السبب الذي يجعل الشمال الهدف الأول لخطط التهويد الإسرائيلية، هذا ويعيش ٦٠٪ من العرب في مناطق الشمال (٤٣,٥٪ في محافظة الشمال و ١٤,٥٪ في محافظة حيفا) فيما يعيش ١٣٪ وغالبيتهم من البدو في منطقة الجنوب .

ويصل معدل الحياة بين السكان اليهود إلى ٨٠,٣ للرجال و ٨٣,٩ للنساء[٨] . وقد سجل العام ٢٠١٠ نموا سكانيا بمعدل ١,٩ ٪ مقارنة بـ ١,٨ ٪ العام ٢٠٠٩ وتتباين النسبة بين العرب واليهود وتصل بين العرب ٢,٤٪ وبين اليهود و ١,٦٪ . ويسجل المستوطنون والمتزمتون أعلى نسبة للنمو السكاني بين اليهود حيث وصل معدل نمو السكان الاستيطاني في الضفة الغربية منتصف ٢٠٠٩ إلى ٥,٣ ٪ ثم ارتفع إلى ٥,٩٪ في ٢٠١٠[٩] ، فيما ينتمي ثلث الأطفال الذين ولدوا عام ٢٠١٠ لعائلات يهودية متزمتة (حريدية). تؤثر معطيات النمو وتباينها داخل الفئات اليهودية، استراتيجياً على بنية المجتمع الإسرائيلي المستقبلية وشكله وتحوله إلى مجتمع أكثر تدينا وتزمتا، وهو ما يمكن أن نلمسه من العلاقة الطردية بين درجة التدين والجيل، إذ يعتبر اليوم ١٤٪[١٠] من الشباب الذين تتراوح أجيالهم بين ٢٠ عاما و ٢٩ عاما أنفسهم متدينين متزمتين (حريديم) مقابل ٢٪ فقط من أبناء ٦٥ عاما وما فوق، وان أضفنا إلى هذا أن ما يقل فقط بقليل عن نصف تلاميذ الصفوف الأولى من اليهود يتعلمون في مدارس التيار الديني (الحريدية والدينية القومية) سنرى أن المجتمع الإسرائيلي يتحول بخطى ثابتة نحو مجتمع أكثر تزمتا وتدينا وهو ما يعني أيضا أكثر تشددا اتجاه العرب والصراع . إذ تشير الدراسات والاستطلاعات إلى وجود علاقة طردية بين درجة التدين والموقف من العرب، وبحسب استطلاع «مؤشر الديمقراطية» الأخير للعام ٢٠١٠ والذي يصدره «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» تبين أنه كلما ارتفعت درجة التدين لدى الجمهور اليهودي، ترتفع أيضا المعارضة لمساواة الحقوق بين اليهود والعرب: إذ إن ٣٥,٥٪ من العلمانيين فقط يعارضون مساواة الحقوق بين العرب واليهود، مقابل ٥١ بالمائة من التقليديين، و٦٥ بالمائة من المتدينين، و٧٢ بالمائة من المتدينين الحريديم (المتشددين) .[١١] يشار هنا أن هذا التغيير ينعكس على تشكيلة مؤسسات القوة في الدولة وبنيتها، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم عسكرية، وفي هذا السياق تشير المعطيات الجديدة التي نشرت في أيلول ٢٠١٠ إلى ارتفاع نسبة الضباط الذين يلبسون القبعة الدينية في الجيش الإسرائيلي وأن عدد خريجي دورة ضباط القوات الجوية قفز من ٢,٥٪ عام ١٩٩٠ إلى ٣١,٤٪ عام ٢٠٠٧ أي أكثر بـ ١٢ مرة خلال ١٧ عاما فقط .[١٢]

ويصل معدل الحياة بين السكان اليهود إلى ٨٠,٣ للرجال و ٨٣,٩ للنساء. وقد سجل العام ٢٠١٠ نموا سكانيا بمعدل ١,٩ ٪ مقارنة بـ ١,٨ ٪ العام ٢٠٠٩

تؤثر معطيات النمو وتباينها داخل الفئات اليهودية، استراتيجياً على بنية المجتمع الإسرائيلي المستقبلية وشكله وتحوله إلى مجتمع أكثر تدينا وتزمتا

على المستوى الاقتصادي بلغت ميزانية إسرائيل للعام ٢٠١٠ حوالي ٣٢٥ مليار شيكل (٨٦ مليار دولار)[١٣] فيما ستبلغ الميزانية العامة للعامين المقبلين ٧١٤ مليار شيكل (حوالي ٢٠٠ مليار دولار) منها ٣٤٨ مليار شيكل لعام ٢٠١١ والباقي لعام ٢٠١٢ .

كلما ارتفعت درجة التدين لدى الجمهور اليهودي، ترتفع أيضا المعارضة لمساواة الحقوق بين اليهود والعرب

وقد سجل عام ٢٠١٠ انخفاضا في نسبة البطالة التي تراجعت إلى ٦,٧٪ بعد أن كانت بنسبة ٧,٩٪ عند نهاية ٢٠٠٩ ، بالمقابل ارتفع معدل الأجر الفعلي للفرد بنسبة ٣,٦٪ بعد تآكله بنسبة ٢,٤٪ عام ٢٠٠٩ ، وارتفع معدل الأجر للأجير الواحد إلى ٨٣٤٠ شيكلا[١٤] (٢٣٣٠ دولارا) بعد أن كان ٧,٤٦٣ شيكلا في نهاية العام ٢٠٠٩ . فيما بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد ١٠٦,٤ ألف شيكل، أي ما يعادل ٢٩,٧ ألف دولار .

أحداث مفصلية وسيناريوهات متوقعة

إسرائيليا، بدا عام ٢٠١٠ – على الأقل حتى مشارف نهايته– عاما من غير أحداث دراماتيكية، إذ على عكس السنوات السابقة لم تندلع أية حرب أو مواجهة دامية، ولم تتكلف إسرائيل ثمنا جديا لاستمرار احتلال الأراضي الفلسطينية، وهو الأمر الذي أكده تقرير جهاز المخابرات الإسرائيلي (الشاباك) الذي نشر في ٣٠ كانون الثاني من العام ٢٠١٠، وأشار أن العام ٢٠١٠ كان أكثر الأعوام هدوءا في إسرائيل منذ عشر سنوات،[١٥] فيما انخفضت نسبة البطالة وازداد الدخل الفردي، وبدا أن إسرائيل تجاوزت الأزمة المالية العالمية بشكل ممتاز . كما استمرت إسرائيل في سياسة الاستيطان على الرغم من ما قدمته الإدارة الأميركية من إغراءات لثنيها عن ذلك، وعلى الرغم من المطالبات الدولية الحثيثة، وتابع ساستها تقديم اقتراحات القوانين التي تهدف إلى التشديد على يهوديتها مقابل محاصرة متصاعدة للفلسطينيين في إسرائيل، وقد بدا وللوهلة الأولى أن نتنياهو نجح في أن يتخطى العام الثاني لرئاسته من غير زعزعة جدية وانه نجح في إلحاق عام ٢٠١٠ إلى سلة السنوات السابقة التي عملت إسرائيل أثناءها على إدارة الصراع وليس حله، حيث يمكن الادعاء أن سياسات نتنياهو تشكلت من **خلال تقاطع أربعة عوامل مركزية :**

العام ٢٠١٠ كان أكثر الأعوام هدوءا في إسرائيل منذ عشر سنوات

- **التعويل الكامل على القوة العسكرية** : ما يعني الإيمان الراسخ أن القوة العسكرية وقوة الردع هي أهم مرتكز للسياسة الإسرائيلية يعول عليها للدفاع والردع والأهم تحقيق الأهداف السياسية ناهيك عن ترسخ الإيمان بأن ما لم يتحقق بالقوة سيتحقق فقط بمزيد من القوة .

- **هيمنة السياسة الداخلية على السياسة الخارجية**- فلسطينيا يعني هذا ربط استحقاقات الملف الفلسطيني ليس فقط بالحسابات القومية الإستراتيجية، بل بالحسابات التكتيكية الائتلافية والفئوية.
- **انزياح ثابت ومستمر في تركيبة المجتمع من مجتمع علماني إلى مجتمع متدين** ويميني وتحول مستمر للحريدية الشرقية التي تمثلها شاس نحو صهيونية يمينية، ويعني هذا التغير ان ما كان ممكنا سياسيا يصير أكثر صعوبة مع مرور الوقت .
- **غياب رؤية إسرائيلية موحدة لكيفية حل الصراع** تغيب عن السياسة الإسرائيلية رؤية إستراتيجية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يعبر عنه بالتغيرات المطردة للمواقف من الصراع بحسب الأحزاب المختلفة والتغيرات الدائمة في تركيبة النخبة الحاكمة، وعلى الرغم من الادعاء ان لا فرق عمليا بين توجهات ما يسمى اليمين الصهيوني واليسار الصهيوني، فان الاختلافات حتى في التكتيك وأدوات إدارة الصراع الدبلوماسية تعطي تأثيرا **دوليا وإقليميا متباينا على مكانة إسرائيل ككل**.

ربط استحقاقات الملف الفلسطيني ليس فقط بالحسابات القومية الإستراتيجية، بل بالحسابات التكتيكية الائتلافية والفئوية

غير أن ما بدا ظاهريا كنجاح إسرائيلي في إدارة الصراع وعدم الانصياع للضغوطات المختلفة كان ناتجاً فعليا عن قراءة للمستقبل تفترض استمرارية الواقع بحيثياته والتهيؤ تبعا لذلك لسيناريوهين إقليميين مستقبليين أساسيين، هما سيناريو ثبات الواقع بأنظمته المأزومة وخارطة التعاقدات والتحالفات الإقليمية الموجودة، وذلك على الرغم من ما قد يشوب هذه الأنظمة من اهتزازات وتوترات تربكها لكن لا تسقطها بل تبقيها في حالة تأهب دائم، أو سيناريو سقوط هذه الدول تحت سلطة الأنظمة السلفية والاسلاموية المعادية لإسرائيل. وهو ما يعني ان ما حدث من ثورة شعبية دخل في خانة السيناريو المفاجئ الذي لم يصدم فقط الساسة الإسرائيليين بل أيضا أجهزة المخابرات والأبحاث الشرق أوسطية، ما أربك الحسابات الإسرائيلية لما يحمله من احتمال عال لتغيير استراتيجي في خارطة المنطقة. لقد تقاطعت في نهاية ٢٠١٠ وبداية ٢٠١١ مجموعة من الأحداث المفصلية الداخلية والإقليمية والدولية في لحظة معينة كان بدا فيها الجمود السياسي والتعنت الإسرائيلي يتسيدان المشهد وهو ما قد يجبر إسرائيل إما على العمل جديا على إنهاء الصراع وهو ما يعني تقديم عرض جديد لم تقدمه حتى الآن أو تعميق عزلتها والانزلاق نحو مستقبل مجهول يحمل ملامح كثيرة من حالة دولة الأبارتهايد في عقد السبعينيات والثمانينيات.

تقاطعت في نهاية ٢٠١٠ وبداية ٢٠١١ مجموعة من الأحداث المفصلية الداخلية والإقليمية والدولية في لحظة معينة كان بدا فيها الجمود السياسي والتعنت الإسرائيلي يتسيدان المشهد

ربط استحقاقات الملف الفلسطيني ليس فقط بالحسابات القومية الإستراتيجية، بل بالحسابات التكتيكية الائتلافية والفئوية

١. بوادر ظهور «الشرق الأوسط الجديد» :

الثورة المصرية فتح شباكاً لعودة مصر كأكبر لاعب اقليمي

يشكل هذا أكثر الأحداث أهمية على الإطلاق وهو ناتج عن تقاطع عاملين مركزيين هما :

i. **الثورات العربية** وتقف على رأسها بالطبع الثورة المصرية التي تتعدى أهميتها الإطاحة بنظام حسني مبارك الذي اعتبر إسرائيليا نظاماً صديقاً ومتعاوناً إلى حدّ بعيد، مبدئيا على الأقل يفتح هذا التغيير الدراماتيكي شباكا لعودة مصر للعب دور أكبر كقوة إقليمية في المنطقة حيث يتوقع ان تتناغم مواقفها وتحالفاتها وخياراتها السياسية مع نبض الشارع المصري الذي اسمتد النظام الجديد شرعيته منه، وهو ذات الشارع الذي يرفع منذ الآن مطالب بتغيير اتفاقات مع إسرائيل اعتبرها غير عادلة كاتفاقية تصدير الغاز، وذلك على الرغم من أن المجلس العسكري الأعلى أعلن أن مصر ستحترم اتفاقياتها الدولية بما في ذلك اتفاقية كامب ديفيد، إلا انه من غير المتوقع أن تعود العلاقة الثنائية بين البلدين إلى سابق عهدها .

انزياح تركيا أكثر باتجاه حلف سورية-إيران وان كان الحديث عن حلف تركي إيراني سوري ما زال مبكرا ، إلا أن هذا الانزياح يعني عمليا خسارة إسرائيل لأحد أهم أصدقائها في المنطقة

ii. **أفول الحلف العسكري الإسرائيلي التركي**: مقابل انزياح تركيا أكثر باتجاه حلف سورية-إيران وان كان الحديث عن حلف تركي إيراني سوري ما زال مبكرا ، إلا أن هذا الانزياح يعني عمليا خسارة إسرائيل لأحد أهم أصدقائها في المنطقة، خاصة أن هذا الأفول يتقاطع مع تغيير آخر مهم هو عودة سورية بصورة أو بأخرى إلى لبنان وذلك من خلال نجاح حلفائها في تيار ٨ آذار بقيادة حزب الله بشق صفوف تيار ١٤ آذار أولا وإسقاط حكومة الحريري ثانيا، وهو ما يعني عمليا إعادة تموضع التحالف السوري الإيراني من جديد في الساحة اللبنانية وتزايد نفوذ سورية في الحيز اللبناني وبترتيبات تحالفاته الإقليمية بما يتواءم والرؤية الإيرانية السورية بعيدا عن الإرادة الأميركية والإسرائيلية .

تعاظم عزلة إسرائيل الدولية وتزايد عمليات نزع الشرعية عنها

٢. تعاظم عزلة إسرائيل الدولية[١٦] وتزايد عمليات نزع الشرعية عنها:

أدى الجمود السياسي في عملية السلام إلى جانب مواقف حكومة نتنياهو ووزير خارجيته أفيغدور ليبرمان المتصلبة تجاه الفلسطينيين وما رافقه من رفض تجديد تجميد الاستيطان إلى تزايد عزلة إسرائيل الدولية عام ٢٠١٠[١٧] التي ترافقت مع ارتفاع حدّة النقد الأوربي لنتنياهو، وهو ما عبرت عنه كاترين اشتون بمحادثة مع نتنياهو عندما قالت له «يجب أن تفهم: أنتم تخسرون أكبر أصدقائكم في أوروبا»[١٨] .

وبالتوازي مع النقد المتعاظم على الحكومة الإسرائيلية من قبل حكومات أوروبية حليفة تتزايد في إسرائيل التقارير التي تتحدث عن استمرار نزع الشرعية عن إسرائيل وتدهور صورتها في العالم، وأشار استطلاع نفذته وزارة الدعاية والشتات بين الإسرائيليين عشية إطلاق حملة لتحسين صورة إسرائيل في العالم ان ٩٠٪ من المستطلعين الإسرائيليين وافقوا أن إسرائيل تواجه مشكلة جدية وجدية جدا في ما يخص صورتها، ووافق ٨٠٪ على ان إسرائيل تظهر في الخارج بمظهر الدولة العنيفة.[١٩] وتتقاطع هذه الأجوبة مع نتائج استطلاع عالمي تقوم به سنويا هيئة الإذاعة البريطانية[٢٠] حيث اتضح انه ينظر إلى إسرائيل كدولة ذات تأثير عالمي سلبي، حيث أدرجت في المكان الرابع قبل الأخير وسبقتها في السلبية إيران، كوريا الشمالية والباكستان، وقد سبق أن نشر معهد ريئوت الإسرائيلي للتخطيط الاستراتيجي ورقة موقف في ٢٠١٠ اعتبر فيها ان إسرائيل تواجه حملة غير مسبوقة من أجل نزع شرعيها، واعتبر الأمر بمثابة تهديد استراتيجي يأتي بعد تهديد النووي الإيراني.[٢١]

٣. إسرائيل أكثر تدينا وأكثر يمينية:

يشهد المجتمع الإسرائيلي تحولا داخليا بنيويا، حيث يتحول نحو مجتمع أكثر تدينا

كما قلنا سابقا يشهد المجتمع الإسرائيلي تحولا داخليا بنيويا، حيث يتحول نحو مجتمع أكثر تدينا، وبالتالي أكثر يمينية وهو ما يتم التعبير عنه من خلال التزايد المطرد في نسبة المتدينين من مجمل السكان ومن نمو نسبتهم في مؤسسات الدولة الفاعلة، في المقابل يزداد أكثر وأكثر التشديد على الطابع اليهودي وعلى طبيعة الدولة اليهودية، وهو ما يمكن رصده من خلال تزايد وتيرة التشريعات المطروحة في الكنيست، مقابل حملات الملاحقة التي تشنها أطراف يمينية على منظمات حقوق إنسان يهودية وعربية ومنظمات مجتمعية يسارية مثل منظمة صندوق إسرائيل الجديد، إضافة إلى شن حملة مكارثية على دوائر علم الاجتماع وعلى علماء الاجتماع النقديين في إسرائيل والتحريض عليهم، وكل هذا يأتي في ظل تزايد حملات تشديد الخناق على العرب . وقد نشر مركز عدالة- المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل- تقريراً يرصد قائمة تضم عشرين قانوناً مركزياً جديداً ومشاريع قوانين مطروحة للبحث خلال العام ٢٠١٠ «تميز جميعها ضد الأقلية الفلسطينية في إسرائيل وتهدد حقوقهم كمواطني الدولة، وتنتهك في بعض الحالات حقوق السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة»، مع العلم أن هذه القائمة لا ترصد كما يشير معدوها «جميع التشريعات التمييزية و/ أو العنصرية المطروحة حالياً في الكنيست، فإنها تُعدّد مشاريع قوانين تتمتع بقسط

كبير من الفرص لنجاح تشريعها وتحولها إلى قوانين و/ أو أن تحمل ضرراً جسيماً بحقوق الفلسطينيين، في حال تشريعها». [٢٢] وبالمقابل تتزايد قوة أفيغدور ليبرمان في السياسة الداخلية ويرى اليوم كثيرون، بمن في ذلك بعض كبار المسؤولين في حزب الليكود الحاكم، أن وزير الخارجية ورئيس حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرف أفيغدور ليبرمان أصبح بمثابة «رئيس الحكومة الفعلي» في إسرائيل عقب انشقاق باراك. وعلى الرغم من أن ليبرمان هو علماني وبعيد كل البعد عن التدين، إلا أن أفكاره اليمينية المتشددة والمتطرفة تجاه العرب تهيمن على خطابه وتتقاطع بقوة مع الأفكار اليمينية للمتدينين، سواء أكانوا من التيار المتزمت الذي تمثله شاس أم من التيار الصهيوني الاستيطاني، بل إن هذا التقاطع يتحول عمليا إلى مساحة للتلاحم بينهم، الأمر الذي يتغذى من الشراكة المفرطة في المواقف اليمينية لإنجاح شراكة غريبة بل مستحيلة في مجتمعات أخرى على أساس تخفيف حدة الاختلاف والتباين في المواقف الدينية.

ويرى اليوم كثيرون، بمن في ذلك بعض كبار المسؤولين في حزب الليكود الحاكم، أن وزير الخارجية ورئيس حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرف أفيغدور ليبرمان أصبح بمثابة «رئيس الحكومة الفعلي» في إسرائيل عقب انشقاق باراك

إسرائيل والتغيرات، أدوات المواجهة

يمكن رصد مجموعة من الأدوات تستخدمها أو يتوقع أن تستخدمها إسرائيل في سبيل مواجهة التطورات المتلاحقة في المنطقة:

١. **التهيؤ عسكريا لسيناريو المواجهة**: ويعني هذا افتراض سيناريو المواجهة بوصفه إمكانية حقيقية تتطلب التهيؤ التام من الناحية اللوجستية والعسكرية، وبالذات التهيؤ للأخطار الأمنية المحتملة من الاتجاه المصري ولكن ليس حصرا، وعلى الرغم من أن هذه الإخطار سترتبط بالضرورة بتطورات إقليمية وبشكل التعاقدات الدولية التي ستتطور ناهيك عن شكل الأنظمة التي ستبرز، فان إسرائيل تفترض الأسوأ وتتهيأ له وهو ما يمكن لمسه بداية بإضافة ٧٠٠ مليون دولار لميزانية الأمن والدفاع بعد أن كانت مقرة وذلك في أعقاب ثورة ٢٥ يناير، ومن ثم ما طرحه لاحقا وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك في ٨ آذار ٢٠١١ خلال مقابلة صحافية عن نية إسرائيل التوجه إلى أميركا بطلب زيادة المساعدات العسكرية إلى ٢٠ مليار دولار، وذلك كي تتمكن إسرائيل من تهيئة نفسها عسكريا للمخاطر التي قد تنجم عن الثورات العربية. [٢٣]

افتراض سيناريو المواجهة بوصفه إمكانية حقيقية تتطلب التهيؤ التام من الناحية اللوجستية والعسكرية

٢. **الترويج لفكرة «إسرائيل حليف مستقر وحيد لأميركا في الشرق الأوسط»**: على الرغم من أن الحكومة الإسرائيلية حاولت أن تتمالك نفسها وان تمتنع عن الإدلاء بتصريحات حول الأمر، إلا أنها أيضا حاولت أن تستغل الحدث وعلى

لسان نتنياهو للترويج بانها الحليف الثابت والمستقر الوحيد لأميركا في الشرق الأوسط، يخفي هذا الادعاء أمرين مترابطين، أولا اعتبار عدم الاستقرار الإقليمي عاملا ثابتا والتعامل مع الاستقرار بوصفه عاملا متحولا وبالتالي التهيؤ لأخطار دائمة مستقبلية، ما يعني إبقاء إسرائيل على أهبة الاستعداد العسكري لمواجهة أي مستجدات تطرأ لأن قوتها العسكرية هي ضمانتها الوحيدة التي تواجه بها محيطها المتخبط. من المهم أن نشير هنا إلى أنه حتى في حال وصول رئيس مصري «معتدل» من وجهة نظر إسرائيل إلى السلطة، فان هذا لن يغير من توجهها هذا.

شهد العام ٢٠١٠ تزايدا في عزلة إسرائيل وإقصاء غير معلن لها من قبل كثير من الدول

٣. **السعي إلى إيجاد تحالفات دولية جديدة** : خسرت إسرائيل عام ١٩٧٩ حلفها الاستراتيجي مع إيران الشاه، وفي ٢٠١٠ خسرت حلفها الاستراتيجي مع تركيا، ويبدو أنها أيضا في طريق خسارة صداقتها مع النظام في مصر، بمعنى آخر انهارت خارطة التحالفات الاسرائيلة في المنطقة، وبدأت إسرائيل في السعي نحو تأسيس تحالفات جديدة بديلة تعوض خسارتها الإستراتيجية، وبحسب المعلومات التي نشرتها الصحافة الإسرائيلية فقد بدأت إسرائيل تطوير شراكة عسكرية واستخباراتية جديدة مع اليونان وبلغاريا ودول أخرى في البلقان مثل اكرانيا ومقدونيا.[٢٤]

فيما عدا هذه التغيرات الكبرى سواء على مستوى عالمي أم محلي، شهدت الساحة الإسرائيلية مجموعة من المستجدات المهمة التي نلخصها في تقريرنا الحالي في سبعة محاور أساسية:

المشهد التفاوضي

بعد أشهر طويلة من توقف المفاوضات، وفي أعقاب جهود أميركية حثيثة انطلقت في أوائل أيلول ٢٠١٠ مفاوضات الوضع النهائي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، غير ان هذه المفاوضات ما لبثت ان تعثرت وتوقفت من جديد بسبب موقف نتنياهو وحكومته الرافض لتجميد الاستيطان، وذلك على الرغم من كل الجهود والإغراءات الأميركية غير المسبوقة التي قدمت له، بل ذهب نتنياهو إلى حد مطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي مقابل تجميد الاستيطان بضعة أشهر أخرى، وهو ما رفضه الفلسطينيون جملة وتفصيلا.

انطلقت في أوائل أيلول ٢٠١٠ مفاوضات الوضع النهائي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، غير ان هذه المفاوضات ما لبثت ان تعثرت وتوقفت

ويمكن التلخيص ان سياسة نتنياهو اتجاه العملية التفاوضية في ٢٠١٠ تميزت بتقاطع ثلاثة مركبات أساسية تمثل تراكما شموليا للرؤى التفاوضية الإسرائيلية ومفاعيل الممارسة السياسية اليومية في توجيه العلاقة مع الفلسطينيين.

- **سياسات الاعتراف:** تتمثل في مطالبة الطرف الفلسطيني بالاعتراف بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي، أي دولة يهودية، الذي رفعه نتنياهو إلى مصاف المطالب «الشرعية» من وجهة نظر إسرائيلية، وغاية مثل هذه الإستراتيجية الادعاء أن المشكلة ليست في قضية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة، بل إن حقيقة المشكلة أن الفلسطينيين لا يعترفون بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي.
- **تشتيت الحدود الفاصلة بين الحلّ المرحلي والحلّ النهائي:** وترتكز على خلط الأوراق، وخلق تداخل بين قضايا الحلّ النهائي ونظيرتها في المرحلة النهائية، بغية التهرب من الاستحقاقات المستوجبة في كلّ مرحلة، إذ اتسم المسار التفاوضي خلال العام ٢٠١٠ بمحاولات إسرائيلية جادة للقفز بين الأسلاك وطرح أفكار مرحلية بصيغة حلول نهائية، كطرح حل الدولة ذات الحدود المؤقتة، أو تجاوز بعض القضايا النهائية في المداولات بوصفها عصي على الحل.
- **إدارة الصراع:** برع نتنياهو بابتداع جملة من السياسات كأدوات جديدة لإدارة الصراع بدل حله. فهو ينظر إلى المفاوضات كهدف بحدّ ذاتها، ليس بالضرورة أن تقود إلى غاية أخرى.

تقابل إسرائيل التحولات الإقليمية التي تشهدها المنطقة بزيادة التعويل على قوتها العسكرية وعلى قوة الردع

تداخلت هذه المركبات وتفاعلت فيما بينها، موضحة ومعللة المسار التفاوضي خلال العام ٢٠١٠ بكثير من التفصيل. فالمطالبة بالاعتراف بيهودية الدولة والخلط المتعمد لقضايا الحل المرحلي والنهائي ليست إلا جزءا من إدارة الصراع. كما أن التهرب من حل الصراع، وتقصد إدارته دون نتيجة حتمية تتطلب البحث عن سياسات تفاوضية متوازية تجعل البحث في شكل المفاوضات وشروطها أهم من التفكير في مخرجاتها ضمن سياسة وضع العربة أمام الحصان.

مشهد العلاقات الخارجية

دخلت المنطقة في مرحلة حاسمة من التغيير يتم خلالها إعادة بناء التحالفات الإقليمية وتشكيلها، وتفرض التحولات الإقليمية نفسها على إسرائيل في ظل وضع تتعاظم فيه الانتقادات بسبب الجمود على المسار التفاوضي مع الفلسطينيين، إضافة إلى تعاظم التوجهات العنصرية في التشريع القانوني الإسرائيلي، خصوصاً في كل ما يتعلق بمؤسسات حقوق الإنسان وتضييق الخناق على المواطنين العرب، وهو ما يفاقم عزلة إسرائيل في المحافل الدولية.

ويمكن أن نلخص **ثلاثة توجهات إسرائيلية لمواجهة التحولات الإقليمية والضغوط الدولية:**

- **ازدياد التعويل الإسرائيلي على القوة العسكرية** وعلى تفعيل قدرتها الردعية في وجه أي مخاطر إلى حين تتبدل الظروف الدولية وتتماشى مع الرؤية الإسرائيلية، وهو ما يمكن تلمسه من خلال قرار الحكومة الإسرائيلية تعزيز موازنة وزارة الأمن، بعد تنحي الرئيس المصري حسني مبارك، والذي طالما اعتبرته إسرائيل حليفا قويا في المنطقة، وتطور حالة عدم الوضوح في المنطقة بأشملها بعد تفجر الثورات الشعبية في بعض الدول العربية وزعزعة ثبات بعض الأنظمة العربية الموالية للسياسات الأميركية في المنطقة.
- **محاولات الحكومة الإسرائيلية تعميق تأثيرها على السياسة الخارجية الأميركية** من خلال إحراج الرئيس أوباما في ظل الضعف الذي تبديه إدارته، من خلال تفعيل القوى السياسية الداخلية المتطرفة في الولايات المتحدة والمعارضة لأوباما، الشيء الذي تجلى في الارتياح الإسرائيلي من خسارته الانتخابات النصفية للكونغرس الأميركي في تشرين الثاني ٢٠١٠.[٢٥]
- **توسيع رقعة التأثير الإسرائيلية في أقاليم ومناطق جديدة وبعيدة وعلى رأسها دول شرق-جنوب آسيا** والتي بدأت تحتل صدارة قوائم الدول القيادية في العالم على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي، كما هو الحال مع الصين والهند ودول أخرى، دون المس بالعلاقات التقليدية مع الدول الغربية، التي تؤكد إسرائيل كل الوقت بأنها جزء لا يتجزأ منها، ولهذا على الأخيرة الإبقاء على احتضان إسرائيل حتى في الوقت الذي تتصرف فيه الأخيرة بشكل غير مقبول، كما هو الحال مع الابن المدلل.

تعزز على مدار العام ٢٠١٠ أكثر فأكثر الطابع اليميني لحكومة نتنياهو، حيث تزايد خلال هذا العام الهجوم اليميني الذي يؤججه حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرّف على المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل من جهة، وعلى الحريات الديمقراطية عامة من جهة أخرى

المشهد السياسي

تعزز على مدار العام ٢٠١٠ أكثر فأكثر الطابع اليميني لحكومة نتنياهو، حيث تزايد خلال هذا العام الهجوم اليميني الذي يؤججه حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرّف على المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل من جهة، وعلى الحريات الديمقراطية عامة من جهة أخرى، وهو ما حظي بمزيد من تأييد سائر عناصر الحكومة.

كما أن طابع الحكومة اليميني تعزّز إثر قيام وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك بتفكيك حزب العمل (محسوب على «اليسار الصهيوني») والانشقاق عنه وإعلان إقامة كتلة مستقلة باسم «استقلال» (عتسماؤوت)، وفي ضوء اتهام مسؤولين كبار في العمل باراك بأنه «ليس نسخة ثانية عن الليكود وإنما نسخة طبق الأصل عن ليبرمان».

وفيما بقيت «كتلة باراك» في الائتلاف فإن سائر أعضاء كتلة العمل استقالوا منه فور حدوث هذا الانشقاق.

في المقابل استمرت حكومة نتنياهو في تنفيذ مشاريع الاستيطان ولا سيما تلك المتعلقة بتهويد القدس المحتلة، وفي عرقلة استئناف المفاوضات السياسية.

نتنياهو لم يتطلع في المجال السياسي إلى فعل أشياء كثيرة، وعلى ما يبدو فإن ذلك وقف وراء قراره إقامة حكومة إسرائيلية تستند أساسًا إلى ائتلاف يمينيّ كبير.

كما اتسم العام ٢٠١٠ أيضًا باستشراء محاولات اليمين رسم قواعد لعبة جديدة للديمقراطية الإسرائيلية، وكان المبادر إلى معظمها حزب «إسرائيل بيتنا». برز ذلك من خلال محاولات دائمة لتمرير قوانين عنصرية تستهدف الفلسطينيين على جانبي «الخط الأخضر» وبوتيرة تصل تقريبًا إلى مشروع واحد في الأسبوع وخلال العام ٢٠١٠ تخطت هذه المحاولات المواطنين الفلسطينيين وانتقلت كي تطال أوساطًا يهودية لا تتماشى مع السياسة الرسمية للحكومة، وطالت الحملات منظمات حقوق إنسان، ومنظمات مجتمع مدني، وانصبت بشكل خاص على صندوق إسرائيل الجديد، كما طالت الحملة التيارات النقدية في الجامعات الإسرائيلية.

بذهنية عسكرية تقليدية مفادها أن من يطور طرق قتال جديدة، ويملك سلاحا جديدا ومتطورا هو الذي ينتصر

المشهد الامني العسكري

بذهنية عسكرية تقليدية مفادها أن من يطور طرق قتال جديدة، ويملك سلاحا جديدا ومتطورا هو الذي ينتصر، واصلت إسرائيل عام ٢٠١٠ الانشغال بمجموعة من الملفات الأمنية، والتهيؤ من أجل مواجهات مستقبلية أهمها:

الملف الإيراني: عملت الحكومة الإسرائيلية الحالية، أكثر من سابقاتها، على جعل الموضوع النووي الإيراني موضوعها الأول. وقد تم العام ٢٠١٠، للمرة الأولى في تاريخ الجيش الإسرائيلي، الإعلان رسمياً عن أن إيران هي العدو الاستراتيجي الأول لإسرائيل فيما تسربت كثير من التقديرات أن إسرائيل كانت وراء شن حرب سيبرية (أي حرب من خلال الفضاء الالكتروني للانترنت) تمثلت في نشر فيروس «ستوكسنيت» الذي ضرب المنشآت النووية الإيرانية[٢٦] وعطل البرنامج النووي، إضافة إلى وجود اتهامات لجهاز الموساد باغتيال بعض العلماء الإيرانيين الذين لهم دور في تطوير البرنامج النووي، ويشير البعض أن هذه المعلومات وراء التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية التي عبر عنها مئير داغان الرئيس السابق لجهاز الموساد (لمخابرات الإسرائيلية) بان إيران لن تمتلك قنبلة نووية قبل العام ٢٠١٥، وأنه لا حاجة للمسارعة لضربة عسكرية، لكن على الرغم من

تم العام ٢٠١٠، للمرة الأولى في تاريخ الجيش الإسرائيلي، الإعلان رسمياً عن أن إيران هي العدو الاستراتيجي الأول لإسرائيل

هذه المعلومات تشير التدريبات والمناورات العسكرية – ولو نظريا– خاصة فعالية سلاح الطيران الملفتة طيلة العام ٢٠١٠، إلى أن إسرائيل ما زالت تتهيأ لخوض حرب في كل لحظة.

الملف التركي: تراجعت العلاقات التركية الإسرائيلية بشكل كبير عام ٢٠١٠، وبالوسع اعتماد نتائج المشتريات التركية من الصناعات العسكرية الإسرائيلية لقياس مدى التراجع، حيث هبط حجم التبادل العسكري بين تل أبيب وأنقرة، وفق معطيات جديدة لدى وزارة الدفاع الإسرائيلية، هبط من مليار دولار في السنة الماضية، إلى ما بين ٩٠ حتى ١٠٠ مليون دولار، في كل سنة من السنوات الثلاث الأخيرة.

ملف العلاقات السورية–الإسرائيلية باعتبارها «حالة اللا حرب واللا سلام». كان جديد عام ٢٠١٠، توافق المؤسسة السياسية والعسكرية في إسرائيل على عدم تبني إستراتيجية تفاوضية مع سورية، كون سورية لن تخلص إسرائيل من المعضلة الإستراتيجية التي دُفعت إليها منذ حرب لبنان ٢٠٠٦، والاعتقاد ان سورية متمسكة أكثر من أي وقت مضى، بعلاقاتها الإستراتيجية مع إيران وحزب الله وحماس. أثبتت سورية عام ٢٠١٠ أنها ما زالت حاضرة بامتياز في الساحة الإقليمية والدولية، وان نظرية سياسة عزل سورية سجلت فشلا يثير قلق إسرائيل.

ظاهريا تشبه الأوضاع القائمة عام ٢٠١٠ بين إسرائيل وقطاع غزة الوضع الذي ساد عشية الحرب على القطاع عام ٢٠٠٨

ملف حزب الله: تشكل التهدئة غير الرسمية بين إسرائيل وحزب الله إشارة لنجاح «الردع المتبادل» بين الطرفين منذ الحرب على لبنان صيف ٢٠٠٦ الذي وصل ذروته عام ٢٠١٠.

قطاع غزة: ظاهريا تشبه الأوضاع القائمة عام ٢٠١٠ بين إسرائيل وقطاع غزة الوضع الذي ساد عشية الحرب على القطاع عام ٢٠٠٨. فالتهديدات والحشود الإسرائيلية حول القطاع مشابهة لتلك التي أطلقت وحشدت قبيل حرب غزة في نهاية كانون الأول ٢٠٠٨، إلا أن الظروف تغيرت، وبشكل كبير. الأمر الذي يعود إلى عدة معطيات، أبرزها: أولا، من خلال المواجهات السابقة، يلحظ أن القوة العسكرية مهما عظمت تعجز عن حسم المعركة لمصلحة إسرائيل، والثاني، يبقى خيار مواجهة «إيران أولاً» هو الهاجس الأمني الأساسي في المرحلة الراهنة. والحرب على غزة قد تندرج في سيناريو كابوسي، وهو قيام إسرائيل بفتح عدة جبهات منها جبهة حماس. من المستبعد أن تنشغل إسرائيل في جبهة واحدة، وخاصة أنها لا توجد لديها أية «ضمانة» لإمكانية جرّ إيران وسورية لهذه المواجهة.

المشهد الاقتصادي

شهد العام ٢٠١٠ نجاحاً كبيراً للاقتصاد الإسرائيلي، حيث عبر عن ذلك النجاح رئيس البنك المركزي ستانلي فيشر في خطابه أمام الكنيست على أنه « أحد أكثر السنوات نجاحا »، وانعكس هذا النجاح في ارتفاع معدل النمو إلى ٥ , ٤٪ ، انخفاض نسبة البطالة، ارتفاع مستوى التشغيل وزيادة الاحتياطي النقدي. وتدفقت إلى الاقتصاد الإسرائيلي استثمارات خارجية مباشرة وصلت قيمتها إلى ١٥ مليار دولار ما يعتبر حجما ضخما في ظل الأزمة المالية العالمية. وقد نتج عن ارتفاع حجم الاستثمارات الخارجية المتدفقة ضخ كميات كبيرة من الدولارات إلى السوق الإسرائيلية من ناحية، والى زيادة الطلب على العملة المحلية من قبل هؤلاء المستثمرين لدفع مرتبات الموظفين، شراء المواد الخام، وكذلك دفع الضرائب للدولة من ناحية أخرى . كذلك شهد العام ٢٠١٠ زيادة عدد الشركات الإسرائيلية التي تصدر للولايات المتحدة بنسبة ١١٪ وارتفع الناتج الفردي بنسبة ٧ , ٢٪ بعد أن شهد انخفاضا بنسبة ١ , ١٪ عام ٢٠٠٩ . فيما انخفضت نسبة البطالة في العام ٢٠١٠ إلى مستوى ٧ , ٦٪ بعد أن كانت ٩ , ٧٪ عام ٢٠٠٩ . من المؤشرات الايجابية الأخرى التي شهدها الاقتصاد الإسرائيلي ارتفاع قيمة الصادرات السلعية، حيث بلغت ٥٢ مليار دولار عام ٢٠١٠ بعد أن كانت ٤٥ مليار دولار عام ٢٠٠٩ .

شهد العام ٢٠١٠ نجاحاً كبيراً للاقتصاد الإسرائيلي، حيث عبر عن ذلك النجاح رئيس البنك المركزي ستانلي فيشر في خطابه أمام الكنيست على أنه « أحد أكثر السنوات نجاحا »

المشهد الاجتماعي

شهد العقد الأول من الألفية الثانية تباطؤاً في سيرورات التحول في الميادين الاجتماعية المختلفة مقارنة بالماضي، حيث سلك المجتمع الإسرائيلي سلوك مجتمع مهاجرين كلاسيكي، لعبت موجات الهجرة الجماعية المتتالية، حتى منتصف سنوات التسعين من القرن الماضي، دورا مركزيا في صياغة هويته. منذ تسعينيات القرن المنصرم، اتضح ان إسرائيل لن تضطر إلى مواجهة عبء سيل من المقتضيات قد تتطلبه منها هجرة جماعية كبيرة أخرى، حيث أن المجموعة السكانية اليهودية الكبيرة الوحيدة التي بقيت خارج إسرائيل هي تلك التي تعيش في الولايات المتحدة، وليس من المتوقع، في المدى المنظور على الأقل، أن تضطر إلى هجرة جماعية، أو أن تختار ذلك طواعية. في المقابل، تواصلت هجرة اليهود إلى إسرائيل ولكن بأعداد صغيرة سنويا، ليس من شأنها أن تترك أثرا على شكل المجتمع الآخذ في الاستقرار.

تسعى إسرائيل في ظل هذه الأوضاع، إلى التحول من مجتمع مهاجرين غير متجانس، على جميع الأصعدة، إلى مجتمع تغلب عليه صفات المجتمع «الأصلاني» المتجانس

تسعى إسرائيل في ظل هذه الأوضاع، إلى التحول من مجتمع مهاجرين غير متجانس، على جميع الأصعدة، إلى مجتمع تغلب عليه صفات المجتمع «الأصلاني» المتجانس رغم تعدد ثقافاته، مجتمع متكافل اجتماعيا، حداثي، لا تشكل فيه الانتماءات الإثنية والدينية

العصب الأهم والأبرز في صياغة هويته، مجتمع يسعى إلى التمثّل بالمجتمعات الغربية ويحسب نفسه عليها كي ينأى عن المجتمعات العربية المجاورة، مجتمع يتجاوز ظروف تشكله الأساسية كواقع استعماري ويدفع باتجاه تصالح مواطنيه مع الماضي للتمكن من التطور بشكل طبيعي قدر الإمكان، مجتمع يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

استمرت في العام ٢٠١٠ محاولات قمع الهوية الفلسطينية، ومحاولات فرض الولاء على المواطنين الفلسطينيين بواسطة القانون

من ناحية ثانية يمكن أن نجزم بأن عدم اضطرار إسرائيل إلى استيعاب موجات كبيرة من هجرة اليهود، الذين يأتون عادة في أعقاب أزمات سياسية واقتصادية في البلدان التي أتوا منها ما يتطلب من الدولة إنفاقا كبيرا لضمان رفاهيتهم، يتيح للنخب الإسرائيلية الجديدة أن تسرع وتيرة انتقالها بعيدا عن سياسات الرفاه نحو النيوليبرالية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ونحو تقليص الإنفاق الحكومي ومسؤولية الدولة تجاه الفئات الفقيرة، إضافة إلى تراجع الخدمات الاجتماعية الأساسية.

الفلسطينيون في إسرائيل

استمرت في العام ٢٠١٠ محاولات قمع الهوية الفلسطينية، ومحاولات فرض الولاء على المواطنين الفلسطينيين بواسطة القانون. كما بدأت تترجم سياسات حزب «إسرائيل بيتنا» ومواقفه على أرض الواقع وفي مستويات عدة.

كان الطابع العام لأساليب التمييز وتعامل الدولة والقوانين العنصرية وإقصاء المجتمع الفلسطيني، حتى نهاية تسعينيات القرن المنصرم، يتم من خلال منح أفضلية لليهود عن طريق قوانين، وكان يتم التمييز عبر تبني سياسات تمييزية غير معلنة، وقد كان التشديد الأساسي على منح أفضلية عليا للقيم اليهودية كإطار عام لدولة إسرائيل. وقد حددت الدولة شرط المشاركة في اللعبة الديمقراطية بقبول القيم المكونة للدولة كدولة الشعب اليهودي. فيما نرى في السنوات الأخيرة أن عملية سن القوانين تتسم بالمس المباشر بالمواطنين العرب. وان التركيز على قمع الهوية والوعي السياسي القومي، وفرض الاعتراف بيهودية الدولة يتم بواسطة قوانين. منها قوانين ذات صبغة عقاب جماعي ومنها، وهي وسيلة أخطر، عقاب على مستوى الأفراد عن طريق قانون الجنسية وسجل السكان أو الحصول على بطاقة هوية. بالإضافة تحاول إسرائيل فرض ما يسمى «بالخدمة القومية- المدنية» على الشباب العرب بغية تشويه الوعي السياسي القومي وخلق غربة بين الشباب والوعي القومي، وفي المقابل مصالحه بينهم وبين مؤسسات الدولة والجيش، ما يشكل مرحلة انتقالية لتجنيد أكبر عدد ممكن من الشباب العرب. ناهيك عن انعكاس سياسات الإهمال في ارتفاع مطرد ومقلق للعنف والجريمة داخل المجتمع الفلسطيني.

عملية سن القوانين تتسم بالمس المباشر بالمواطنين العرب. وان التركيز على قمع الهوية والوعي السياسي القومي، وفرض الاعتراف بيهودية الدولة يتم بواسطة قوانين

هوامش

١ **دائرة الإحصاء المركزية**، ٢٠١١ ، بيان صحافي حول تعداد سكان إسرائيل، القدس، وأيضا على الرابط التالي (شوهد 12.2.2011) http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201011313

٢ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٠، **كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٠** ، رقم ٦١ جزء ٢ ص ١٦٣ .

٣ يندرج في هذا العدد السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية والذين يبلغ عددهم حوالي ٢٦٨,٦ ألف فلسطيني وسكان هضبة الجولان من العرب السوريين الذين يقارب عددهم ٢٢,٨ ألف .

٤ ويقصد بهم مهاجرون جدد لم يتم تسجيلهم كيهود في وزارة الداخلية منهم مسيحيون من (غير العرب) ولا دينيين .

٥ المصدر السابق .

٦ انظر http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201011207 (شوهد ١٠-٢-٢٠١١)

٧ توجد في إسرائيل ست مناطق هي : منطقة القدس، منطقة الشمال (وتضم كلا من لواء الجولان ، صفد، عكا، طبريا، مرج ابن عامر) منطقة حيفا (وتضم لواء حيفا والخضيرة)، منطقة المركز (فيها كل من ألوية الرملة، الشارون، بتاح تيكفا، ورحوبوت) منطقة تل أبيب ومنطقة الجنوب، مع العلم أن إسرائيل تضم بشكل غير رسمي ما تطلق عليه منطقة يهودا والسامرة، إشارة إلى الضفة الغربية المحتلة التي يعيش فيها بحسب الاحصائيات -------ويشكلون جزءا لا يتجزأ من سكان إسرائيل .

٨ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٠، **كتاب الإحصاء المركزي ٢٠١٠** ، رقم ٦١، جزء ٣، http://www.cbs.gov.il/energy/shnaton/templ_shnaton.html?num_tab=st03_24&CYear=2010 **(شوهد 12.2.2011)**

٩ مع العلم ان عدد المستوطنين في الضفة وحدها تخطى منتصف ٢٠٠٩ ولأول مرة حاجز ٣٠٠ ألف شخص ووصل ٣٠٤،٥٦٩ شخصا ثم ازداد مع نهاية ٢٠١٠ إلى ٣٢٧،٧١٢ (للمزيد انظر حييم ليبنسون وبوبال ازولاي، ٢٠٠٩، لأول مرة عدد المستوطنون يتعدى خط الـ ٣٠٠ ألف» في **هآرتس**، ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٩ وأيضا **شوهد** 20.2.2011 http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1103106.html

١٠ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٠، بيان صحافي: **مجموعة معطيات مأخوذة من الاستطلاع الاجتماعي 2009**: التدين في إسرائيل- مميزات مجموعات مختلفة: .http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template html?hodaa=201019101 (شوهد ١٢/ ٢/ ٢٠١١)

١١ للمزيد انظر المشهد السياسي من هذا التقرير .

١٢ عاموس هرئيل، هآرتس، ٢٩/ ٩/ ٢٠١٠ أو على الرابط التالي: .http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1191348 html?more=1 (شوهد آخر مرة ٢/ ٣/ ٢٠١١)

١٣ تم إقرارها مع ميزانية ٢٠٠٩ ضمن سياسة إسرائيل الجديدة التي تقضي بإقرار الميزانية مرة كل عامين .

١٤ محتلن في دائرة الإحصاءات المركزية لغاية ٢٠ شباط ٢٠١١ .

١٥ هآرتس، ٣٠/ ١٢/ ٢٠١٠

١٦ http://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m02774.pdf

١٧ باراك ربيد، ٢٠١١ « النقد اتجاه إسرائيل يتعاظم وبنيامين نتنياهو تقريبا لا يخرج من البلاد» **هآرتس** ، ١٧/ ٢/ ٢٠١١ : http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1215852.html?more=1

١٨ للمزيد انظروا نقد انجيليكا ميركل لنتنياهو في فصل علاقات إسرائيل الخارجية من هذا التقرير .

١٩ الكنيست، مكتب الابحاث والمعلومات، ٢٠١٠، **جهاز الدعاية الإسرائيلي وصورة إسرائيل في الخارج : تقرير مقدم للجنة الهجرة واستيعاب الشتات**، الكنيست، القدس وأيضا على الرابط /http://www.knesset.gov.il/mmm/data pdf/m02774.pdf (شوهد 2.3.2011)

٢٠ **هآرتس**، ٧/ ٣/ ٢٠١١ وعلى الرابط التالي http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1218965.html (شوهد 9.3.2011)

٢١ للمزيد انظروا «مدار»، ٢٠١٠، «تحدي نزع الشرعية تهديد مصيري لإسرائيل: تقرير صادر عن معهد رؤوت لاسرائيل للتخطيط الاستراتيجي» ترجمة سعيد عياش، **أوراق إسرائيلية ٥١**، إصدار مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله .

٢٢ تقرير عدالة ٢٠١٠، قوانين ومشاريع قوانين تمييزية جديدة في إسرائيل ، عدد ٧٦، تشرين الثاني ٢٠١٠ : http://www.adalah.org/newsletter/ara/nov10/nov10.html

٢٣ ، nrg ، **معاريف**، ٨/ ٣/ ٢٠١١ : على الرابط التالي http://www.nrg.co.il/Scripts/artPrint/artPrintNew.php?c hannel=1&channelName=channel_news&ts=14042008120049

٢٤ **هآرتس** ، تحالف استخباري جديد، اليونان إسرائيل وبلغاريا ضد تركيا، ٢٦/ ١١/ ٢٠١٠ وعلى الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/١٢٠٠٧٤٣.html (شوهد ١٠/ ٣/ ٢٠١١)

٢٥ **يديعوت أحرونوت**، ٤/ ١١/ ٢٠١١ .

٢٦ نشرت جريدة **نيويورك تايمز** في ١٥/ ١ . / ٢٠١١ على أساس شهادات لكنها مجهولة الهوية ادعاءات بان الفيروس طور في داخل مجمع ديمونا وانه كان مشروعا أميركيا إسرائيليا مشتركا، للمزيد انظر فيليب ريفيير، ٢٠١١، «استهداف البرنامج النووي الإيراني: عدوان سيبراني على طهران» لموند ديبلوماتيك، ٨ آذار ٢٠١١ العدد ٤٢، ص. ١٩ .